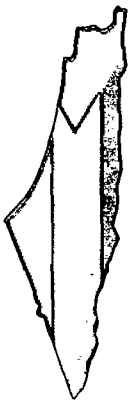

التمثيل الوطني الفلسطيني

شرعيّة التمثيل الفلسطينيّ وأفولُ المجتمع السياسيّ

□ خليل شاهين

أي مجتمع سياسي فلسطيني؟

ساهمتْ تطوّراتُ الثورات الشعبيّة العربيّة في تسليط الضوء على أزمة التفكير السياسيّ الفلسطينيّ في انفصاله عن الإرادة الشعبيّة وعن قيم الحريّة والديمقراطيّة والعدالة. وقد برز الانفصالُ في الحالة الفلسطينيّة في نمطين من التفكير في بنية النظام السياسيّ التقليديّ: في منظّمة التحرير الفلسطينيّة والسلطة وقادة الفصائل من جهة، وفي النخب الشبابيّة داخل الوطن والشتات من جهة أخرى.

نمطان من التفكير: أحدُهما يعاني التكلّسَ داخل الصندوق، فيما يتطوّرُ الآخر من خارج الصندوق وأساليب تفكيره وآليّات فعله. وفي المسافة الفاصلة بينهما، تتّسع فجوةُ التمثيل الوطنيّ بين «القيادة» والشعب، بشكلٍ لم يعد يجدي معه حصرُ الجدل الفلسطينيّ في داخل الصندوق ـ من قبيل بحث كيفيّة «إصلاح» المنظّمة، أو بحثِ العلاقة بين المنظّمة والسلطة ـ في ظلّ تغييب الإرادة الشعبيّة.

لذلك بات من السذاجة تكرارُ الحديث المجرّد عن التوافق على موقع المنظّمة والسلطة في إستراتيجيّةٍ غير قائمةٍ أصلاً أو وصلتْ إلى طريق مسدودة، أو في واقعٍ تتضارب فيه الرؤى الإستراتيجيّةُ لمستقبل القضيّة الفلسطينيّة. وفي ضوء ذلك، فإنّ الخروج من أزمةِ الفجوة بين نمطي التفكير يَدفع إلى نقاش **غياب الإستراتيجيّة الوطنيّة الشاملة**، ويَفرض تناول موقع المنظّمة والسلطة وقضيّة التمثيل في سياق سيناريوهات رؤى إستراتيجيّة.

والحال أنه يصعب الحديثُ عن **نظام سياسيّ فلسطينيّ واحد**، ولاسيّما مع تشظّي السلطتين في الضفّة وغزّة، واحتمالات وصول مسار المصالحة الراهن إلى «انقسام توافقيّ» يحيل قضيّةَ التمثيل الوطنيّ على مستقبلٍ مجهول. وفي أحسن الأحوال، يمكن الحديثُ عن مجتمعٍ سياسيّ فلسطينيّ يتشكّل من:

١) قوى وطنيّةٍ دخل معظمُها في مرحلة انهيار بنيته التقليديّة، ومعها نقاباتٌ وأطرٌ جماهيريّة ما عادت جماهيريّة.

٢) قوى إسلاميّةٍ تتجه نحو ذروة الأزمة، مع ميل متزايد إلى العمل السياسيّ تحت سقف أوسلو. وهذا يعني أنّ المجتمع السياسيّ التقليديّ دخل آخر مراحل أفوله مع انهيار بنية حركة التحرّر التقليديّة، فضلاً عن الافتراق بين برامجها وبرامج التيّار الإسلاميّ. وترتّبَ على ذلك قطْعٌ في ديناميكيّة التأثير المتبادل بين المجتمع السياسيّ من جهة، والمنظّمة والسلطة من جهة ثانية، والجمهور من جهةٍ ثالثة.

وهناك مَنْ يشكّكُ في صحّةِ الحديث عن **مجتمعٍ سياسيٍّ** أصلاً، مع تشظّي الواقع الفلسطينيّ إلى مجتمعاتٍ في الوطن والشتات، وسعي السلطة والفصائل إلى التكيّف في كيانات جيوسياسيّة ـ على ما تجلّى في سيطرة «حماس» على غزّة، وفرض كيانٍ سياسيٍّ يهيمن على إدارته حزبٌ واحدٌ، ويرسّخ في إطاره بنيةً اقتصاديّةً واجتماعيّةً وقانونيّةً تفترقُ مع البنية القائمة على أجزاء من الضفّة. بكلماتٍ أخرى، يسهم في الحكم على أفول دور المجتمع السياسيّ التقليديّ واقعُ السلطتين في الضفّة والقطاع، إذ يمكن تمييزُ مسارين مختلفين لكنّهما يلتقيان عند نهايةٍ واحدةٍ في علاقةِ كلٍّ منهما بالمجتمع السياسيّ:

ففي حين يترسّخُ في القطاع نظامُ هيمنة الحزب الواحد مع إقصاء جميع الفصائل الأخرى، يَجْنح المسارُ المتشكّلُ في الضفّة إلى إقصاء جميع الفصائل عن المشاركة في صنع القرار السياسيّ، ولاسيّما حركة فتح التي كانت تهيمن على قيادة منظّمة التحرير والسلطة حتى الانتخابات التشريعيّة الثانية.

المجتمعُ السياسيُّ وأزمة الشرعيّة

أسهم ما ورد أعلاه في تعميق أزمة الشرعيّة التي تعانيها مجملُ مكوّنات المجتمع السياسيّ. فقد تآكلتْ شرعيّةُ النظام السياسيّ القائم على مستوى السلطة بعد انتهاءِ ولاية الرئيس والمجلس التشريعيّ، وعلى مستوى المنظّمة في ظلّ تراجع دورها ومكانتها التمثيليّة للشعب الفلسطينيّ في الوطن والشتات. وثمّة محاولات لإعادة تجديد شرعيّة السلطة والمنظّمة من خلال «حكومة توافق وطنيّ» تعمل على إدارة الانقسام حتى إجراء انتخابات الرئاسة والمجلسين التشريعيّ والوطنيّ، بما ينطوي عليه ذلك من إطالة أمدِ الواقع الراهن عبر التمديد لسلطةِ الحكم الذاتيّ أربعَ سنواتٍ جديدة تلي الانتخابات، من دون وجود مؤشّرات على إمكانيّةِ تحويلها إلى دولةٍ في المدى المنظور على الأقل.

إنّ استمرار الواقع الراهن يعني مزيدًا من التكيّف مع نتائج تقدّم المشروع الصهيونيّ بالاستفادة من مسار أوسلو. وفي حالٍ كهذه، لا يمكن البحثُ عن تجديد شرعيّة السلطة بالاستناد إلى محدّدات اتفاق أوسلو وملحقاته الاقتصاديّة والأمنيّة.

لقد تآكلتْ شرعيّةُ تمثيل المنظّمة، التي كانت مستمدّةً من ولاء الشعب لدورها كحركةِ تحرّرٍ في مواجهة الاحتلال، لصالح تنامي شرعيّةِ السلطة، المستمدّةِ من اتّفاق مع

إنّ السلطة، بشكلها ووظائفها الحاليّة، تعدُّ أحدَ أهمِّ شروط بقاء الوضع القائم، وعبئًا على التفكير في الخيارات المتاحة أمام الشعب الفلسطيني.

الاحتلال، ومن غطاءٍ دوليّ أدّى فيه المانحون دورًا في توسيع نطاق شبكة العلاقات الزبائنيّة بين السلطة وجمهورٍ واسع من المنتفعين في مؤسّسات السلطة المدنيّة والأمنيّة والنخب الجديدة التي تبوّأتْ أهمّ المناصب في هرم السلطة ودانت بالولاء لرأس السلطة و«فتح.» وما عاد يمكن تجديدُ امتثال الإرادة الشعبيّة لشرعيّةِ «الطليعة الفتحاويّة» أو السلطة في ظلّ تهميش المنظّمة ومؤسّساتها، وإقصاءِ الشتات عن صنع القرار، وتجاهلِ فلسطينيّي ١٩٤٨، وتهشيم المجتمع الفلسطينيّ على مقاس تقسيمات أوسلو لمناطق أ وب وج، و«تأجيل» بحث قضايا بحجم القدس والاستيطان واللاجئين إلى مرحلةٍ تفاوضيّة قد لا تأتي أبدًا.

وفي المقابل، لم يكن لأزمة السلطة أن تستفحلَ إلى هذا الحدّ لو لم تقابلْها أزمةٌ في شرعيّة القوى المعارضة. فهذه القوى تحاول أن تستمدَّ شرعيّتَها من شعاراتٍ وبرامجَ تُواصل ادّعاءَ تمثيل مصالح الشعب من دون أن تحصلَ على تفويض شعبيٍّ يعزّز هذا الادّعاء ـ لا عبر صناديق الاقتراع، ولا عبر إعادةِ الاعتبار لشرعيّة المقاومة ضدّ الاحتلال، ولا بالتمرّد على شرعيّةٍ فقدتْها سلطتا الضفّة والقطاع، ولا عبر التجديد في بناها التنظيميّة.

وعلى الرغم من انسداد الأفق أمام تجديد الشرعيّة خارج الإرادة الشعبيّة، فلا تزال الفرضيّاتُ السائدة في الجدل الفلسطينيّ حول الشرعيّة ودور المنظّمة والسلطة تنطلق من «الفهم الرسميّ» الفلسطينيّ للسياق العامّ لمسار أوسلو، الذي يربط ما بين سلطةِ الحكم الذاتيّ المحدود والدولة؛ بين مرحلة «انتقاليّة» انتهت ومرحلةٍ «نهائيّة» تحيط الشكوك بكيفيّة انتهائها. ومن حيث النتائج العمليّة لهذا التفكير السياسيّ، فإنّ استمرار التسليم بإمكانيّةِ بناء مؤسّسات الدولة في ظلّ احتلالٍ لا يؤْمن أصلاً بإنهاء الاحتلال والاستيطان يعني تحوّلَ بقاء السلطة إلى هدفٍ بحدّ ذاته.

وهكذا تجري محاولة تجديد شرعيّةِ «ولاية السلطة،» المستمدّةِ أساسًا من محدّدات اتفاق أوسلو ومن الدعم السياسيّ والماليّ الخارجيّ، في انتظار بناء شرعيّةِ «سيادة السلطة،» أي قيام دولةٍ لا تبدو في متناول اليد وفق شروطِ التسوية الحاليّة الماثلة بشكلٍ ساحق لصالح دولةِ الاحتلال.

غير أنّ هناك سيناريوهاتٍ عدّة قد تتحكّم بمآل السلطة خارج نطاق هذه الفرضيّة: بعضُها لا يقطع مع احتمال الدولة؛ وبعضُها يتنبّأ بانهيار السلطة بفعل الضغوط أو بفعل إجراءاتٍ إسرائيليّةٍ تفضي إلى إعادةِ الاحتلال بالكامل أو تحْيي مشروعَ «الوطن البديل» في الأردن.

أما الخيارات الأكثر تحبيذًا لخدمة القضيّة الفلسطينيّة، وهي محدودةٌ لكنها حاسمة التأثير إنْ أحسن استخدامُها، فلا تبدو ممكنةً في ظلّ هذه السيناريوهات وفي ظلّ ما يغذّي تقدّمَها من تفكير سياسيّ فلسطينيّ يعمل ليومه ويبقى أسيرًا لميزان قوًى يزيده اختلالاً تقدّمُ المشروع الصهيونيّ الاستيطانيّ نفسه! والحقّ أنّ لقطة البدء في تبنّي خيارات بديلة يجري التلويحُ ببعضها ـ من قبيل حلّ السلطة أو التحلّل من بعض التزاماتها ـ تكمن في شقّ مسار جديد يركّز على بناء الحامل الوطنيّ لمشروع إستراتيجيّ جمعيّ لا يتكيّف مع نتائج تقدّم المشروع الصهيونيّ على الأرض، بل يسعى إلى التمرّد عليها عبر عمليّة كفاحيّة طويلة وشاقّة، تُحصّنها الإرادةُ الشعبية. وهو مسار يقتضي إعادةَ بناء حركة التحرير الوطنيّ وصفتها التمثيليّة الجمعيّة. وإنها لمهمّةٌ كبرى قد لا تتوفّر شروطُ تحقيقها في سياق أفول المجتمع السياسيّ التقليديّ وتآكل شرعيّته.

الحراك الشبابيّ الفلسطينيّ الجديد

لكنْ، في المقابل، ثمة مسارٌ جديدٌ تطوّر منذ بدايات العام ٢٠١١. إنه حراكٌ شبابيّ فلسطينيّ ينتمي إلى نمط مغاير من التفكير السياسيّ التقليديّ، وينمو على إيقاع الانتفاضات الشعبيّة الرامية إلى تغيير الأنظمة في عددٍ من البلدان العربيّة.

هذا الحراك ما زال يحاول أن يبلورَ شعاراتٍ تحظى بإجماع شعبيٍّ في الوطن والشتات، مثل إنهاء الانقسام، ووقف الرهان على المفاوضات، وإعادة بناء المنظّمة عبر عمليّةٍ انتخابيّةٍ تعيد الاعتبارَ إلى الإرادة الشعبيّة، ومحاربة الفساد، وغير ذلك من أهدافٍ تبدو متقدّمةً على دعوات معظم الفصائل إلى إجراء إصلاح سياسيٍّ وإداريٍّ على مستوى المنظّمة والسلطة، وتذهب أبعدَ من محاولات السلطة تجديدَ شرعيّةِ ولايتها (أمام الخارج أساسًا) بديلاً من إعادة بناءِ شرعيّة التمثيل أولاً من خلال منظّمة التحرير.

وعلى الرغم من الثغرات التي أثّرتْ في تطوّر هذا الحراك، فلا تزال الفرصة متاحةً أمامه لتوليد آليّاتِ ضغطٍ باتّجاه إحداث تغيير شاملٍ في بنية النظام السياسيّ الفلسطينيّ، وذلك من خلال المطالبة «بإعادة بناء المنظّمة بشكل ديمقراطيّ» عبر الانتخاب (حيث أمكن ذلك)، لا بإصلاحها فقط، أو بتجديد شرعيّة «ولاية السلطة» فحسب. وهو مطلبٌ يترافق مع التمسّك بوجوب وضع إستراتيجيّة وطنيّة شاملة تعتمد خياراتٍ بديلةً من التفاوض، وتؤْمن بأن لا حلّ وطنياً للقضيّة الفلسطينيّة في الأفق. وهذا يعيدُ فتح المجال أمام التفكير بالسيناريوهات المحتملة لمصير السلطة وعلاقتها بالمنظّمة، في غياب إمكانيّة التوصّل إلى تسويةٍ تجعل الدولةَ المستقلّة على خطّ الرابع من حزيران ١٩٦٧ قاب قوسين أو أدنى.

إنّ من شأن توفير متطلّبات تطوّر هذا الحراك الشبابيّ والشعبيّ أن يعيد الاعتبار إلى موقع الحالة الفلسطينيّة في سياق «الربيع العربيّ،» ليدحض الادّعاءَ بأنّ الوضع

الفلسطينيّ مختلف وذو خصوصيّة، متجاهلاً أنّ الانتفاضات العربيّة هي أيضًا كذلك تبعًا لطبيعة المجتمعات العربيّة والظروف التي تندلع فيها. لكن ثمة ثلاثة مشتركات:

١) أنّها كلّها تنشد الحريّةَ والديمقراطيّة والعدالة؛

٢) أنها تؤكّد وحدة المصير العربيّ وارتباطه اليوم بالنجاح في انتقالِ تلك الانتفاضات إلى ثوراتٍ مكتملةٍ قادرةٍ على تمكين الشعوب العربيّة من تقرير مصيرها بنفسها بعيدًا عن الهيمنة الخارجيّة؛

٣) أنّها تعيد الاعتبارَ إلى مسار التحرّر الوطنيّ الذي لم يكتملْ بمسار «الثورات» العربيّة السابقة ضدّ الاستعمار بسبب افتقاره إلى جوهر عمليّةِ التحرّر، ألا وهو الفكاك من التبعيّة والهيمنة، لا الوجود الاستعماريّ العسكريّ المباشر فقط.

نحن باختصار أمام مقدّماتٍ لثورات على الثورات التي أعادت إنتاجَ الاستبداد الداخليّ والتبعيّةِ الخارجيّة طوال العقود الماضية. وهذا هو جوهرُ عمليّةِ استكمال مهمّات التحرّر الوطنيّ التي يتصدّرُها الشباب في عدد من البلدان العربيّة اليوم. وفي هذا السياق التحرريّ المعبّر عن إرادة الشعوب، تلتقي أهدافُ الشعب الفلسطينيّ مع جوهر مسارات استكمال مسيرة التحرّر والديمقراطيّة في عددٍ من البلدان العربيّة.

لكنّ الشعار الذي رفعته ثورتا تونس ومصر، «الشعبُ يريد إسقاطَ النظام،» ربما أفضى إلى ارتباكٍ في تحديد الشعار الناظم للحراك الشعبيّ الفلسطينيّ في المرحلة السابقة، لاسيّما في وضعٍ تتنافس فيه سلطتان (نظامان) في الضفّة والقطاع تحت سقف محدّداتٍ يفرضها نظامُ الحكم العسكريّ الكولونياليّ الإسرائيليّ على السلطتين ـ النظامين ومآل تطورهما؛ فأيُّ نظام أجدر بالإسقاط في الحالة الفلسطينيّة؟!

ولا تبدو القيمُ المشتركة ذاتُها قابلةً للتحقّق من دون شقّ مسار قد يفضي إلى التصادم مع النظام الفلسطينيّ القائم (أو لنقل النظامين)، وإلى فرض العمل على إعادةِ بنائه كحاملٍ وطنيٍّ لهذه القيم التي تتناقض مع السلطة الفلسطينيّة بوصفها وكيلاً لسلطة الاحتلال، وعبئًا على التغيير.

ولا ينبغي أن يقودَ ذلك إلى استنتاج يتبنّى خيارَ الحلِّ الفوريِّ للسلطة، بل إلى إعادة النظر في شكلها ووظائفها بشكلٍ انتقاليٍّ تدريجيٍّ يتيح المجالَ أمام بناء سلطةٍ جديدةٍ تدير شؤونَ المجتمعات الفلسطينيّة تحت الاحتلال: «سلطة حركة التحرّر الوطنيّ» التي تحظى بدعم الإرادة الشعبيّة، وإنْ تعذّرَ إجراءُ الانتخابات، وذلك على قاعدة إعادة الاعتبار لبرنامج حركةِ التحرّر الوطنيّ، وإنهاءِ الانقسام، استعدادًا لخيارات قد يكون من بينها حلُّ السلطة وتسليمُ مفاتيحها إلى منظّمةِ التحرير لا سلطةِ الاحتلال.

يمكن القول، إذن، إنّ مفتاح التفكير في الخيارات البديلة يكمن في عدم السماح باستمرار الوضع القائم، سواء على مستوى المنظّمة أو السلطة، بما ينطوي عليه من ميّزات لصالح دولة الاحتلال، ولاسيّما من حيث توفير الوقتِ والغطاء السياسيّ اللذين تحتاجهما لمواصلة مشروعها الاستيطانيّ وفرض دولة الكانتونات ذات الحدود المؤقّتة. وهذا يتطلّب سياسةً مثابرةً وطويلةَ الأمد لتغيير عناصر ميزان القوى لصالحِ دعم قضيّةِ الشعب الفلسطينيّ.

نحو تحرير التفكير من خارج الصندوق

إنّ السلطة، بشكلها ووظائفها الحاليّة، تعدُّ أحدَ أهمِّ شروط بقاء الوضع القائم، وعبئًا على التفكير في الخيارات المتاحة أمام الشعب الفلسطيني، ولاسيّما من حيث حجمُ المصالح السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة، وشبكةُ العلاقات الزبائنيّة المرتبطة بالسلطة، التي تضخّمتْ، بنيةً ودورًا ومالاً، على حساب منظّمةِ التحرير. يضاف إلى ذلك تأثيرُ الانقسام الداخليّ، والانكشافُ على عوامل الضغطِ والتدخّلات الخارجيّة في مدِّ سلطتي الضفّة والقطاع بأسباب البقاء طوال السنواتِ الماضية، وربما لفترةٍ أخرى قادمة.

ومع ذلك، فليس منطقيًا تأجيلُ البحث في مستقبل السلطة إلى حين التوافق على إستراتيجيّةٍ وطنيّةٍ شاملة، ولا تأجيلُ البحث في هذه بانتظار مستقبل تلك؛ فالمقاربتان مترابطتان، وإنْ كانت الخيارات بشأن مصيرِ السلطة مطروحةً على طاولة البحث الراهن أكثرَ من الجدلِ حول خيارات الحلولِ الإستراتيجيّة للقضيّة الفلسطينيّة. ويفسّرُ هذا الاستعصاءُ في تبنّي خيارات بديلة التباينَ في تحديد شعار موحّدٍ ينظم إيقاعَ الحراك الشعبيّ الفلسطينيّ، ولاسيّما بعدما تبيّن أنّ شعار «الشعب يريد إنهاء الانقسام» قابلٌ للاحتواء من قِبل سلطتي الضفّة والقطاع، قبل توقيع اتفاق المصالحة وبعده، وكذلك بعد إعادةِ الاعتبار إلى حقِّ اللاجئين في العودة إلى ديارهم من خلال مسيرات العودة نحو فلسطين من لبنان والأردن والجولان.

لكنْ، على الرغم من التباين الراهن في الشعارات، لا يتوجّب التقليلُ من شأن مجموعات من الشباب الفلسطينيِّ استلهمتْ روحَ القدرة على التغييرِ من ثورتيْ تونس ومصر أولاً، ومنهجَ التفكير من خارج المجتمع السياسيّ التقليديّ ثانيًا، لترسي بذلك المقدّمات المطلوبةَ لشقِّ مسار فلسطينيٍّ جديد، يستكمل مهمّات التحرّر الوطنيّ عبر إعادةِ بناء الحركةِ الوطنيّة بالوسائل الديمقراطيّة، ولاسيّما عبر انتخابات المجلس الوطنيّ وهيئاتِ منظّمة التحرير ـ وهو ما يعادلُ فلسطينيًا شعارَ الثورات العربيّة «الشعب يريد إسقاط النظام.»

ويعني ذلك أنّ الوعي الفلسطينيّ الشبابيّ لا يتشكّل فقط خارج النظام السياسيّ التقليديّ، بل في مواجهته أيضًا. ذلك لأنّ دفعَ عمليّة الدمقرطة حتى نهايتها في إعادة بناء الحركة الوطنيّة أمرٌ قد لا تحتمله الهياكلُ والبرامجُ السائدة في المنظّمة والسلطة والفصائل نفسِها في ظلِّ اضمحلال شرعيّتها أمام إرادةٍ شعبيّةٍ لا يُتوقّع ـ إذا نجحت في فرض إعادة بناء التمثيل وفق مبدأ الانتخاب ـ أن تقبلَ بإعادةِ بناء نظام سياسيٍّ جديد على أنقاض النظام السياسيِّ التقليديِّ القائمِ.

رام الله

خليل شاهين

كاتب فلسطينيّ. مدير البحوث في المركز الفلسطينيِّ لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجيّة ـ مسارات، رام الله.